المحاضرة السادسة علاقة الحركة الصهيونية بالاستعمار :

فلسطين في ظل الحكم العثماني :

بعد خضوع فلسطين للحكم العثماني عام 1512م بقي العرب بعتبرون أنفسهم حكام البلاد وأهلها الشرعيين فلم يكن الفلسطينيين في منأئ عن تولي المناصب السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل ساهم مساهمة بارزة في تاريخ فلسطين في كافة المستويات

في حين أن الدولة العثمانية قد استأثرت بالنفوذ والسلطة وجعلت في كثير من الأحيان تعيين الهيئة التنفيذية والمتصرفين في فلسطين حكرا على الأشخاص الأتراك حيث كانت فلسطين تابعة لأقسام الشام الإدارية وكانت الشام وقت ذلك تتألف من خمس ولايات وهي ولاية حلب ، بيروت ، الشام أو سوريا ، متصرفية القدس ، متصرفية جبل لبنان وجميع الولايات كانت تابعة في أمورها العسكرية الى مشير العرض الهمايوني الخامس من قوى الجيش العثماني ومركزه دمشق أما فلسطين كوحدة عسكرية كانت مقسمة كالتالي :

1 -في الشمال : متصرفية عكا وتشمل أقضية : حيفا ، طبريا ، صفد ومتصرفية نابلس وتشمل قضائي جنين وطولكرم وكلها تتبع ولاية بيروت .

2-في الجنوب متصرفية القدس الشريف المستقلة وتشمل أقضية القدس ، يافا ، عزة ، الخليل ، بئر السبع وتخضع مباشرة للحكومة المركزية في الآستانة أما مناطق شرقي الأردن فجعلت جزءا من ولاية دمشق وكانت متصرفية القدس تبعا لاستقلالها وأهميتها تقيم علاقاتها واتصالاتها مباشرة مع وزارة الداخلية العثمانية و كانت لفلسطين مفهوم عربي جغرافي مميز ويعود ذلك الى أسباب دينية مرتبطة بمعنى الأراضي المقدسة فبالإضافة للعامل الديني ظهر العامل سياسي استيطاني صهيوني حيث بدأ يشكل خطرا على فلسطين وشعبها وكان للنظام العثماني دروا بارزا في تردي الأوضاع الاقتصادية للسكان لا سيما الفلاحين منهم وإحداث الفروقات الاجتماعية بين فئات المجتمع الفلسطيني مما ساهم بشكل كبير بتسهيل بيع الأراضي الفلسطينية للطبقة الإقطاعية والرأسمالية من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين بأسعار متدنية وبيعها من قبل هؤلاء للمهاجرين اليهود بالتعاون مع الإدارة التركية الفاسدة بالإضافة إلى عامل النظام الضريبي

الذي كان مفروضا على الفخاريين والجنايين خاصة وكان الفلاحون يستأجرون الماشية من اجل الحرث ويشترون الحبوب من أثرياء القرى والمدن بالإضافة إلى حق جباية الأعشار والضرائب والخراج وبالتالي ابتزاز الفلاح الفلسطيني كما كانت هناك ضرائب غير رسمية وفي عام1856م شددت التنظيمات العثمانية الصادرة لإصلاح الإدارة من قبضة العائلات الإقطاعية على مصادر معيشة الفلاح الفلسطيني وفي عام 1858م صدر قانون الطابو وهو قانون تسجيل الأراضي فزاد من تردي أوضاع الفلاحين الفلسطنين حيث ملكت الحكومة العثمانية رقبة الأراضي التي اقتضى تسجيلها مع فرض رسوم وضرائب جديدة كما منعت الحكومة انتقال الأراضي عن طريق الوراثة أو التوصية بها لأحد ومنع غرس الأشجار فيها أو البناء عليها فقد خشي العديد من الفلاحين تسجيل أراضيهم بأسمائهم لأنهم اعتبروا التسجيل في مقدمة الرديف ونعني به:يقابل النظام الروماني القديم القاضي بفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الأراضي وما يستتبع ذلك من التزامات مالية وعسكرية نحو الدولة .

والخدمة العسكرية الاجيارية في الجيش العثماني فعمدت الدولة إلى استيفاء ديونها بعرض هذه الأراضي في المزاد وكان اهم المشترين السلطان نفسه وبعض الأغنياء من لبنان وسوريا أمثال عائلات بسترس وسرسق وتويني ومتى وفرح وسليم الخوري وبدورهم هؤلاء باعوها لليهود بأسعار مغرية قصد استغلالها .ولعل مقال نجيب نصار بعنوان الأعشار والحزينة والأهالي يلخص ما كتبه عن حالة الفلاح الفلسطيني وسوء الإدارة العثمانية وفي عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني أحدثت بعض التغييرات إلا أن الفلاح الفلسطيني بقي متمسكا بأرضه اذ كانت سهول فلسطين تدر الخيرات قبل الهجرة اليهودية .